الأمم المتحدة

A/C.3/55/SR.4

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
11 January 2001
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة غيتنز-جوزيف ..... (ترينيداد وتوباغو)

المحتويات

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-65848 (A)
0065848

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع) (A/55/3، A/55/74، A/55/139-E/2000/93، A/55/167 و A/55/257-S/2000/766؛ A/C.3/55/L.2؛ E/200/9)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن (تابع) (A/55/167 و A/55/257-S/2000/766)

١ - **السيد أديكانيا** (نيجيريا): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن الدول الأعضاء استنتجت، في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، المعقودة في جنيف في حزيران/ يونيه ٢٠٠٠ لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في السنوات الخمس منذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، أنه على الرغم من التقدم العلمي والتقني، لم يتحقق إلا القليل في مجال تحسين ظروف معيشة الغالبية العظمى من البشرية التي ما زالت تعيش في فقر مدقع. وقال إن الدول الأعضاء كررت لذلك تأكيدها على التزامها بتخفيض الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ والتغلب على العقبات التي تمنع البلدان النامية من التكامل مع الاقتصاد العالمي وتقاسم منافع التقدم التكنولوجي. وقال إن حكومات البلدان المتقدمة النمو وافقت أيضاً على السعي إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لتصل إلى ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي وإيجاد حلول فعَّالة لعبء خدمة الديون الواقع على البلدان النامية. وقال إنه تمَّ الاتفاق على أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب التزاماً جماعياً، ونهجاً كلياً، وتعبئة لموارد إضافية على الصعيدين الوطني والدولي.

٢ - وأضاف يقول إن القضاء على الفقر هو في بؤرة الجدول السياسي الوطني في معظم البلدان، لكن الجهود المبذولة لم تُثمر النتائج المرجوة، وإن ذلك يرجع جزئياً إلى الصعوبات المالية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية كما يرجع إلى حدوث العولمة التي غالباً ما تلغي المكاسب المتحققة. فالقضاء على الفقر وتوفير عمالة كاملة وتكامل اجتماعي يتطلبان حلاً دائماً لمشكلة عبء الديون. ويجب أن تُلزم البلدان الدائنة نفسها بإعفاء البلدان النامية من الديون. وفضلاً عن ذلك، فزيادة انفتاح الأسواق في البلدان المتقدمة النمو لتصل إليها منتجات البلدان النامية ضرورية لتوليد الموارد والعمالة.

٣ - ومضى قائلاً إن السنة الدولية لكبار السن لعام ١٩٩٩ ساعدت على زيادة الوعي بالتغيرات الديموغرافية السريعة التي تحدث في العالم وما تنطوي عليه من آثار اقتصاديةٍ واجتماعية وثقافية وسيكولوجية وروحية خطيرة، لا بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو فحسب بل بالنسبة للبلدان النامية، حيث تكون أغلبية كبار السن ويزداد معدل الشيوخة السكانية على نحو سريع. كما تدعو الحاجة في البلدان النامية أيضاً إلى موارد لتلبية الاحتياجات الصحية لكبار السن ولإعادة تدريبهم على العمالة المنتجة. وقال إنه يجب أن تتضمن استراتيجيات القضاء على الفقر احتياجات كبار السن كي تجعل منهم عاملين على التنمية ومستفيدين منها. كما يلزم معالجة الأبعاد المتعلقة بالجنسين في شيوخة السكان، نظراً لأن النساء المسنات أكثر عرضة

للمعاناة من الفقر من الرجال المسنين. ونظراً لأن الأولويات المتعلقة بكبار السن تتزاحم مع الأولويات السياسية الأخرى، لا بد من زيادة نشر الوعي العام لتحضير الظروف للتغييرات السياسية. واختتم قائلاً إن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترحب لذلك بقرار عقد الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في عام ٢٠٠٢ واستعراض خطة العمل الدولية للشيخوخة.

٤ - **السيد تيرادو ميهيا** (كولومبيا): تكلم بالنيابة عن مجموعة ريو، فقال إن الدول الأعضاء جددت، في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، التزامها بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وقررت اتخاذ مبادرات جديدة لتنفيذها تنفيذاً فعالاً. وقال إن الدول الأعضاء في مجموعة ريو شاركت على نحوٍ فعال في الدورة الاستثنائية لأنها تعتقد أن السبيل الوحيدة لتحقيق التنمية على نحوٍ منصف هو وضع الناس في مركز السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتوجيه عملية العولمة توجيهاً إنسانياً.

٥ - ومضى قائلاً إن الأطراف المشاركة في المؤتمر الرابع عشر لرؤساء دول وحكومات مجموعة ريو، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في كارتاخينا، أكدوا من جديد اعتقادهم بأن النمو الاقتصادي ينبغي أن يساعد في تقليل حالات عدم المساواة وارتفاع مستويات الفقر الذي ما زال موجوداً في مجتمعاتهم. ولهذه الغاية، فإنهم تعهدوا بتخصيص موارد كافية للقطاع الاجتماعي ولتنمية رأس المال البشري ويبحثون عن طرق لزيادة معدلات النمو والإنتاجية.

٦ - وأردف يقول إنه مع ذلك، وفي عالمٍ معولمٍ ومترابط، يتطلب القضاء على الفقر وتحقيق التنمية أيضاً مستويات عالية من التعاون الدولي، ووصول يتسم بالشفافية إلى الأسواق، وقواعد تجارية واضحة ومنصفة. كما يتطلب ذلك التخلي عن التدابير الحمائية والإعانات المحلية في العالم المتقدم النمو، لا سيما في القطاع الزراعي، كي تتمكن منتجات البلدان النامية من المنافسة على نحوٍ منصف. وفي حين أن الديمقراطية والحكم الجيد وإنهاء الفساد وتوفير التعليم والرعاية الصحية للجميع هي من متطلبات التنمية في المجال المحلي، فإن الوصول إلى الأسواق، والقواعد التجارية المنصفة، وتخفيض الديون الخارجية هي أساسية في المجال الدولي.

٧ - ومضى يقول إن الأمين العام وجَّه الانتباه بحق، في تقريره بشأن متابعة السنة الدولية لكبار السن، إلى تحديات شيخوخة السكان. فعلى الرغم من أن الأمريكتين تميزتا لفترة طويلة بالسكان الشباب، فإن الفئة العمرية التي تبلغ ٦٥ سنة فما فوق ازدادت بمعدل أسرع بكثير من الفئة العمرية التي هي أقل من ١٥ سنة. وفي حين أن كثيراً من أسباب شيخوخة السكان أسباب إيجابية، فإن الإسقاطات السكانية تؤكد على الحاجة إلى إعادة التفكير في السياسات الاجتماعية وتقييم أثر شيخوخة السكان في الاقتصاد المستدام.

٨ - وقال إنه نظراً لأن التعاون الدولي والتزام المنظمات الدولية أساسيان لمعالجة مسألة الشيخوخة، فإن مجموعة ريو تؤيد قرار عقد الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في مدريد في نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ لاستعراض خطة العمل الدولية للشيخوخة واعتمادها. وإن الأعضاء في المجموعة سيشاركون على نحوٍ فعَّال في الأعمال التحضيرية لهذه الجمعية.

٩ - **السيدة بينابيل** (هولندا): تكلمت بوصفها ممثلة للشباب، فقالت إنها مع ممثلي الشباب الآخرين تتمنى لو تقترح وحدة الشباب التابعة للأمم المتحدة برنامجاً يمكن ممثلي شباب البلدان النامية من حضور الجمعية العامة، بما في ذلك دوراتها الاستثنائية. وقالت إنه ينبغي لجميع البلدان المتقدمة النمو أن تتبرع بسخاء لمثل هذا البرنامج.

١٠ - وأعربت عن رغبتها في التركيز على مشاكل طالبي اللجوء من الشباب. فنظراً لأنهم يصلون إلى البلدان المضيفة دون أن تكون لهم أية أسرة تدعمهم، يجب أن يستفيد طالبو اللجوء من الشباب من سياسة خاصة باللجوء تختلف عن السياسة المطبقة على اللاجئين من الراشدين. وحالما يُمنحون حق اللجوء، ينبغي أن يُخصص لهم أب قانوني للتنشئة، وأن يتمتعوا بمرحلة انتقالية هادئة حتى يحصلوا على تعليم مناسب ومساعدة فنية للتغلب على معاناتهم التي تحملوا فيها الأذى. وينبغي لهم أن يسعوا إلى التكامل التام كما ينبغي أن يتلقوا دعماً من منظمات الشباب الوطنية غير الحكومية. وينبغي للبلدان، لدى تصميم سياسات اللجوء، أن تراعي ضعف هؤلاء الشباب وحاجاتهم المتنوعة. والشباب أنفسهم، سواءً منهم المواطنون الأصليون أو المهاجرون، هم خبراء في ذلك وينبغي استشارتهم.

١١ - وأضافت قائلةً إن أحد العوامل التي تُسيء إلى المهاجرين المواقف العنصرية من جانب سكان البلد المضيف. فالكراهية العرقية غير مبررة على الإطلاق، وخصوصاً غير مبررة فيما بين الشباب، الذين يُمسكون بمفتاح صنع مجتمع أكثر تسامحاً. ولدى الشباب مرونةٌ من شأنها زيادة الانسجام الاجتماعي من خلال التعلم المشترك بين الثقافات.

١٢ - وأردفت قائلةً إن ممثلي الشباب يشاركون في كثير من المشاريع، ومنها الدورة الرابعة لمنتدى منظومة الأمم المتحدة العالمي للشباب، الذي سيعقد في عام ٢٠٠١ في داكار، بالسنغال، حيث سيتمكن الشباب من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو من بناء شراكات للمضي في تنفيذ خطة عمل براغا للشباب. وهناك مشروع ممكنٌ آخر هو التفاوض من أجل ميثاق لحقوق الشباب واعتماده. وقالت إن الشباب يواجهون تناقضاً مفاده أنهم يسعون إلى الاندماج في نظامٍ قائم ولكنهم هم القوة التي تستطيع أن ترتقي بذلك النظام وتصبح ريح التغيير. واختتمت قائلةً إنها توجه الانتباه إلى مشروع قرار بشأن "جرائم الشرف" كان وفد بلدها قد أرسله إلى جميع البعثات، وإلى فلم وثائقي يُفترض أن يُعرض بشأن هذا الموضوع.

١٣ - **السيدة ياناغاوا** (اليابان): لاحظت أن كلاً من الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة ومؤتمر قمة الألفية الذي عُقد مؤخراً قد أكدا على أهمية التنمية المتركزة على الإنسان. وقالت إن وفدها في هذا الصدد يرحب بصورة خاصة باعتماد الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين لاقتراحاتٍ بشأن اتخاذ مبادرات أخرى خاصة بالتنمية الاجتماعية، بما في

ذلك إعلان سياسي. ففي مؤتمر قمة الألفية، أعلن رئيس وزراء اليابان أن حكومته ستعزز مفهوم الأمن الإنساني بتعزيز الكرامة والاعتراف بإمكانيات كل فرد، مع تأكيد خاص على الفئات الاجتماعية الضعيفة.

١٤ - وأضافت تقول إن وفد بلدها يرحب بتقرير الأمين العام بشأن متابعة السنة الدولية لكبار السن (A/55/167) وازدياد الوعي بالمسائل التي تتعلق بكبار السن، وكذلك بتنفيذ التدابير اللازمة لذلك. ومع ذلك يجب أن تُبذل جهودٌ أخرى لمعالجة تلك المسائل. وقالت إن قيمة تكامل كبار السن في المجتمع أبرزها البيان الصادر عن اجتماع قمة مجموعة الثمانية، الذي عُقد في كيوشو- أوكيناوا في تموز/ يوليه ٢٠٠٠ (A/55/257-S/2000/766، المرفق). وقالت إن حكومة بلدها قد بدأت العمل، في هذا الصدد، بنظام جديد لرعاية المسنين وخدمتهم تشارك فيه الأسر والمجتمع في تحمل المسؤولية عن كبار السن الذين يتزايد عددهم في اليابان. وقالت إن وفد بلدها يلاحظ مع التقدير العرض الذي تقدمت به حكومة إسبانيا لاستضافة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في عام ٢٠٠٢ وسيتعاون لكفالة إنجاح هذه الجمعية.

١٥ - وأضافت قائلةً إنه، كما يردُ في العرض العام لتقرير عام ٢٠٠٠ عن الحالة الاجتماعية في العالم (E/2000/9، الفقرة ٢٦)، يتعين التغلب على الإعاقة وإن للمجتمع عموماً دوراً يؤديه في ذلك المسعى. وقالت إن وفد بلدها يشجع على الاستفادة من المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية لمنح المعوقين قدراً اكبر من الوصول إلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وتمكينهم من المشاركة على نحوٍ أكثر فعالية في المجتمع. وقالت إن اليابان يبني سياساته بالنسبة للأشخاص المعوقين على الاتجاه نحو ما هو معتاد وإعادة التأهيل ويبذل كل جهدٍ ممكن لتقاسم الخبرات مع الدول الأعضاء الأخرى في ذلك الصدد. وقالت إن اليابان تُسهم في صندوق الأمم المتحدة للتبرعات بشأن العجز، الذي تأمل في أن يُستعمل على نحو فعَّال، وتتطلع إلى استمرار التعاون الدولي لصالح الأشخاص المعوقين.

١٦ - وختاماً أعربت عن شكرها لحكومة السنغال لعرضها بأن تكون مضيفة للدورة الرابعة للمنتدى العالمي للشباب في عام ٢٠٠١ ونوَّهت بعزم وفد بلدها على العمل على نحوٍ وثيق مع المنظمات غير الحكومية، التي تؤدي دوراً هاماً في التنمية الاجتماعية.

١٧ - **السيد كاليهوغ** (الدانمرك): أكد على أهمية تنفيذ قواعد الأمم المتحدة الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين وبرنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين، اللذين يعززان مبادئ المساواة من خلال تكافؤ الفرص والمشاركة والاحتواء. وكما ذُكر في قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٨/ ٣١، فإن انتهاك قواعد الأمم المتحدة الموحدة يُعد انتهاكاً لحقوق الإنسان للمعوقين. غير أن الوقت قد حان لعلاج بعض الثغرات ونقاط الضعف في قواعد الأمم المتحدة الموحدة، التي ينبغي أن تركز، حسبما أوصى به المقرر الخاص في تقريره لعام ١٩٩٩، على توجيه اهتمامٍ أكبر إلى النساء والفتيات والأطفال وكبار السن الذين يعانون من حالات عجز، لا سيما الأشخاص الذين يعانون من حالات عجزٍ في النمو أو حالات عجز نفسي، وأن تؤكد على الحق في الحصول على مأوى كافٍ والحق في التنمية. وقال إن من أهم الخطوات التي اتُخذت في السنوات الأخيرة

الاعتراف بأن العجز والمشاكل المتصلة بالعجز يجب أن يعالجها نظام الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان وأن تُعطى مزيداً من الاهتمام من جانب لجنة حقوق الإنسان.

١٨ - واختتم قائلاً إن الحاجة تدعو على نحوٍ عاجل إلى وضع تشريع يضمن حقوق الإنسان للمعوقين، الذين لا تتمتع أغلبيتهم الآن بحماية قانونية. وفي ذلك الصدد، رحب بالربط الوثيق الذي حصل بين حقوق الإنسان والتنمية البشرية في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠.

١٩ - **السيد كريستنسن** (الدانمرك): تكلم بوصفه عضواً في وفد الشباب عن الدانمرك وممثلاً لمجلس الشباب الدانمركي، فقال إنه بوجود أكثر من بليون شخص بين سن ١٥ و ٢٤ سنة في العالم، فإن الشباب يملكون زمام الأمر لا بالنسبة للمستقبل فحسب بل بالنسبة للحاضر أيضاً. وقال إنه لأجل الاستمرارية والتنمية المستقبلية، من المهم الاعتراف بإمكانيات الشباب وإدماجهم في صنع القرار وفي تنفيذ برامج التنمية.

٢٠ - وحثَّ الأمم المتحدة على زيادة حضور الشباب في الأمانة العامة وفي منظمات التنمية، وأوصى بأن تنظر جميع الدول الأعضاء في إرسال ممثلين عن الشباب إلى الجمعية العامة، مثلما يفعل بلده منذ ٢٥ سنة، بغرض إرسال إشارة قوية بأنها تنظر بعين الجد للمسائل المتصلة بالشباب. كما إن من الضروري زيادة الموارد المالية الموجَّهة لسياسات الشباب في منظومة الأمم المتحدة وتحقيق قدرٍ أكبر من التنسيق فيها.

٢١ - وأضاف قائلاً إن الشباب ومنظمات الشباب يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في توسيع الشبكات العالمية فتسهم بذلك في التوجه نحو الديمقراطية على مستوىً دولي. وقال إن حكومته تنظر إلى الأطفال والشباب، في إطار استراتيجيتها الجديدة الموجَّهة نحو التعاون الإنمائي، بوصفهم مورداً في مجال التنمية وستحاول معالجة المسائل المتصلة بالشباب في البلدان النامية. ووفقاً لذلك، فهي تحثُّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تخصيص تقريرٍ كاملٍ عن التنمية البشرية للشباب أو توسيع الإحصاءات والوثائق بشأن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة في التقارير في المستقبل. وقال إن ذلك سيكون مبادرة متميزة لدى استقبال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للطفل الذي سيعقد في عام ٢٠٠١. وينبغي أن يركز هذا الإبلاغ على الدروس المستفادة والعقبات التي تجري مواجهتها فيما يتعلق بمشاركة الشباب في مختلف البرامج والأنشطة بغية وضع مقترحاتٍ لإشراك الشباب في المستقبل في أنشطة التنمية.

٢٢ - **السيدة ماكدوغال** (أُستراليا): تكلمت بوصفها ممثلة للشباب في الوفد الأُسترالي فلاحظت أنه باقتراب فترة "ما بعد" عام ٢٠٠٠ ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لتنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها. وقالت إنه على الرغم من اختلاف السياقات الاجتماعية-الاقتصادية والثقافية، يمكن أن يكون برنامج العمل بمثابة دليل توجيهي قيِّم للحكومات التي تسعى إلى إدماج منظور الشباب في سياساتها وأنشطتها وترتيباتها التمويلية.

٢٣ - واستطردت تقول إن مشاركة الشباب الفعلية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي ذات أهمية حيوية. فبالإضافة إلى قدرة الشباب على تعبئة الدعم، فهم يتمتعون بمنظورٍ فريدٍ إزاء حل المشكلات. وعلى وجه الخصوص، فنظراً لأن الإنصاف فيما بين الأجيال هو عنصرٌ هامٌ من عناصر التنمية المستدامة، فإن الشباب يستحقون المشاركة في صنع القرارات بشأن العالم الذي سيرثوه. وقالت إن حكومة بلدها قد شرعت في عدد من المبادرات لتعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار، بما في ذلك أسبوع للشباب الوطني مخصص لزيادة الوعي بالمسائل التي تتعلق بالشباب وبمساهمات الشباب في مجتمعاتهم، واستراتيجية إنمائية وطنية للشباب مصممة لتحسين العلاقات المجتمعية والحكومية مع الشباب. وحثت مزيداً من الدول الأعضاء على الانضمام إلى أُستراليا وبلدان أخرى في إدراج ممثلي الشباب في وفودها الرسمية إلى الجمعية العامة.

٢٤ - ومضت تقول إن حكومة بلدها ترحب بمبادرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة الرامية إلى إشراك الشباب في المرحلة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وستكون مشاركة الشباب في هذه الدورة بالذات ذات أهمية أيضا. وأعربت عن أمل حكومة بلدها في أن يوجِّه صانعو السياسة الحكومية مزيداً من الاهتمام الجاد لنتائج الدورة الرابعة للمنتدى العالمي للشباب الذي سيعقد في داكار، بالسنغال، في عام ٢٠٠١. وقالت إن مما قد يساعد أيضاً على توليد حوارٍ فيما بين شباب العالم وبين الشباب وحكوماتهم وجود آلياتٍ قليلة التكلفة لمشاركة الشباب في التشاور، بما فيها الآليات التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

٢٥ - واستطردت قائلةً إن دعم الأمم المتحدة الفعَّال أمرٌ ضروريٌ لتحقيق التقدم في المجالات المذكورة أعلاه. وفي هذا الصدد، يمكن توسيع وحدة الشباب التابعة للأمم المتحدة، التي تشكل عملية متواضعة جداً في الوقت الحاضر، بحيث تعمل بوصفها مركز تنسيق للمعلومات ويمكن أن تحتفظ بقاعدة بيانات لمبادرات الأمم المتحدة الخاصة بالشباب وأنشطة منظمات الشباب الدولية. ويمكن توسيع برنامج المنح الداخلية الذي تديره الوحدة كما يمكن النظر في تعيين موظف فني مبتدئ في الوحدة. كما يمكن للوحدة أن تنظر في إدراج متكلمين عن الشباب في مؤتمرات الأمم المتحدة كما يمكن أن تنظر في تقاسم أعباء عملها مع منظمات الشباب الدولية.

٢٦ - واختتمت قائلةً إن التعليم والتدريب ذا الجودة الرفيعة، وكذلك إشراك الشباب في معالجة مشاكل كالفقر والعنف وإساءة استعمال المخدرات، وضعف الصحة، والتمييز على أساس الجنس، والضعف في الإلمام بالقراءة والكتابة وحساب الأعداد، هي أيضاً ذات أهمية من أجل كفالة مشاركة الشباب في المجتمع على نحوٍ كاملٍ وفعَّال.

٢٧ - **السيد فالديس** (شيلي): قال إن وفد بلده شارك بفعالية في قضايا التنمية الاجتماعية ضمن إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة التي عُقدت مؤخراً. وإن وفده يؤيد البيانات التي أدلى بها في هذا الصدد ممثل كولومبيا بالنيابة عن مجموعة ريو وممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين.

٢٨ - وتابع قائلاً إن الأمم المتحدة كانت دافعاً هاماً في إيجاد الوعي بمشكلة شيخوخة السكان وبتوجيه الحكومات في مجال اعتماد سياسات في ذلك المجال. وفي شيلي، ازدادت النسبة المئوية للأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم ٦٠ سنة زيادة مضطردة في التسعينيات وأن النسبة المئوية ستواصل ازديادها. وبحلول سنة ٢٠١٠، سيصبح عدد المسنين في شيلي مساوياً لنصف عدد الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة. وقال إنه لمعالجة تلك الحالة وباستعمال خطة العمل الدولية للشيخوخة بوصفها مرشداً، وضعت حكومته سياسة وطنية للمسنين في عام ١٩٩٦ تهدف إلى تحسين المفاهيم الثقافية عن المسنين وكفالة توجيه مزيدٍ من الاحترام للمسنين وتحسين ظروف معيشتهم. وقال إن تلك السياسة تقوم على القيم الأساسية للإنصاف والتضامن فيما بين الأجيال وتنطوي على مبادئ احترام الذات والشيخوخة الفعَّالة؛ والتعليم والوقاية من أجل شيخوخة صحية؛ والمرونة في تصميم وتنفيذ السياسات الخاصة بكبار السن؛ واللامركزية؛ وقيام الدولة بدور فرعي وتنظيمي.

٢٩ - واستطرد قائلاً إن الحكومة، بالتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، تنفذ ١٩ نوعاً مختلفاً من البرامج للمسنين في مجالات منها الصحة والاستحقاقات الاجتماعية والتكامل الاجتماعي. ويجري تركيز اهتمامٍ خاص على المسنين الذين يعيشون في حالة فقر والأشخاص الذين يتجاوزون ٦٥ سنة من العمر. وفي عام ١٩٩٩، بمناسبة السنة الدولية لكبار السن، أنشأت الحكومة فريقاً عاملاً مشتركاً بين الوزارات لتقييم السياسة الوطنية الخاصة بكبار السن. ووفقاً للنتائج التي توصل إليها الفريق العامل، يشكل كبار السن حالياً ٥, ١٠ في المائة من سكان شيلي. وقد نقصَ عدد كبار السن الذين يعيشون في حالة فقر، لكنه ينبغي النظر في متغيرات أخرى في الحالة المعقَّدة لكبار السن، كالتهميش، والهجر، وفقدان المركز الاجتماعي واحترام الذات. ووفقاً لتقييم الفريق العامل، تعاني فئتان من كبار السن صعوبات: المسنّات، لا سيما النساء اللاتي يرأسنَ أسرة معيشية، وكبار السن الذين يقطنون في المناطق الريفية. لذلك سيلزم وضع خطة وطنية لكبار السن بغية تقريب البرامج العامة لتتماشى مع السياسة الوطنية. كما سيلزم تحسين إدارة بعض البرامج القطاعية القائمة، والتأكيد على الوقاية، لا سيما في المجال الصحي، وإدراج موضوع الشيخوخة في مناهج المدارس الابتدائية والثانوية بغية تغيير المواقف الثقافية إزاء الشيخوخة. وقال إن الحكومة تُخطط لتحسين تدريب الأفرقة الفنية التي تتعامل مع كبار السن وزيادة التدريب المتخصص في علم الشيخوخة. واختتم قائلاً إن شيلي ستواصل العمل على الصعيد الوطني بشأن المسائل التي تتصل بالشيخوخة وستتعاون على الصعيد الدولي لا سيما في الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة التي ستعقد في مدريد في عام ٢٠٠٢.

٣٠ - **السيد كالوفسكي** (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة): قال إن آراء وفد بلده بشأن البنود قيد النظر تتوافق مع الآراء التي أعرب عنها ممثل فرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأضاف إن تنفيذ الوثائق المتمخضة عن الدورات الاستثنائية للجمعية العامة بشأن متابعة مؤتمر بيجين ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وكذلك إعلان الأمم المتحدة للألفية سيشكل مهمةً رئيسيةً على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، ويمكن تنفيذ ذلك إذا توافرت الإرادة السياسية اللازمة وإذا اعتُبرت هذه الوثائق جزءاً متكاملاً من الجهود السياسية والإنمائية وعولجت بطريقة مضبوطة ومنسقة. وفي إطار الأمم

المتحدة، فإن تقارير الأمين العام عن أعمال المنظمة وعن دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، يضاف إليها إعلان الألفية، تحدد بصورة واضحة الأعمال التي ينبغي إنجازها والخطوات العملية التي يجب أن تُتخذ.

٣١ - ومضى يقول إن الحالة الاجتماعية في بلده ما زالت متأثرة بصورة سلبية من جراء التطورات في المنطقة وبفعل المرحلة الانتقالية في المجالين السياسي والاقتصادي، مما تمخض عن زيادة في البطالة. وقال إن الحكومة تسعى، من خلال مختلف التدابير والبرامج، إلى مساعدة الناس على إيجاد وظائف جديدة وتخفيف المشاكل الاجتماعية التي تواجههم. وهي تأمل في أن يكون لإدماج بلده في الاتحاد الأوروبي وتعزيز الاقتصاد أثرٌ إيجابي في الحالة الاجتماعية. وإن تنفيذ المشاريع الإقليمية وعلى الخصوص ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا، لا بد أيضا أن يساعد على تحسين الحالة الاجتماعية في المنطقة.

٣٢ - **السيد بارسكي** (الاتحاد الروسي): قال إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة وضعا استراتيجية عالمية جديدة بشأن التنمية الاجتماعية للجميع وركزا انتباه الحكومات على الحاجة إلى وضع سياسات اقتصادية ذات توجه اجتماعي. وقال إن المهمة الحالية هي تنفيذ تلك الاستراتيجية. وإن قدرة البلدان على تنفيذ التزاماتها سيحدد درجة رخائها الاقتصادي وعدالتها الاجتماعية وتمتعها بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وإن الاستقرار الاستراتيجي الدولي في القرن الحادي والعشرين سيتوقف على قدرة الدول على المحافظة على السلام والأمن والاستفادة من مزايا العولمة وفرص الثورة التكنولوجية من أجل المساواة بين مستويات التنمية الاقتصادية.

٣٣ - وأردف يقول إن الاتحاد الروسي يعلق أهمية خاصة على النظر في مسائل التنمية الاجتماعية في إطار الأمم المتحدة ويؤيد عزم لجنة التنمية الاجتماعية على مواصلة البحث عن طرق تنفيذ الاتفاقات التي تمَّ التوصل إليها في مؤتمر قمة كوبنهاغن وفي الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة. وإن حكومته ستواصل الإسهام في الجهد المبذول لوضع وتعزيز المعايير الدولية في ميدان التنمية الاجتماعية. وعلى المستوى الوطني، تحظى تدابير مكافحة الفقر ورفع مستويات الدخل بالقيمة الحقيقية بأولوية رئيسية بالنسبة إليها. ويُوجه اهتمام خاص في هذا الصدد للفئات المحرومة اجتماعياً، التي تُنفذ من أجلها تدابير خاصة ضمن إطار البرامج الاتحادية، وفقاً لإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن.

٣٤ - ومضى قائلاً إن الاهتمام بالمعوقين هو من المجالات الرئيسية لتقديم المساعدة الاجتماعية. فقد شرعت الحكومة في إعداد تقرير وطني بشأن حالة المعوقين سيحلل تنفيذ قواعد الأمم المتحدة الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين وغيرها من وثائق الأمم المتحدة الأساسية في هذا الميدان. وقال إنه يجري تنفيذ برنامج اتحادي ذي غرضٍ خاص لتقديم المساعدة الاجتماعية للمعوقين، ويجري وضع الخطط لعقد مؤتمر دولي في موسكو بشأن تكافؤ الفرص للمعوقين في الاتحاد الروسي.

٣٥ - وأردف يقول إن هناك حاجة ماسة لوضع سياسة فعالة بشأن الشباب. ووفقاً لذلك، قارب العمل على إصدار قانون بشأن أُسس سياسة الدولة بالنسبة للشباب على الاستكمال ويجري وضع برنامج اتحادي ذي غرضٍ خاص للشباب يشمل الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥.

٣٦ - وأعرب عن تأييد الاتحاد الروسي للنُهج التي اتُبعت إزاء مشكلة الشيخوخة التي تمَّ تحديدها في البيان الذي اعتمده اجتماع قمة كيوشو- أوكيناوا لمجموعة الثمانية. وقال إن أفكار التمتع بحرية الاختيار بالنسبة لأشكال النشاط الاجتماعي بعد بلوغ سن التقاعد، والحصول على التعليم طيلة العمر، وإشراك كبار السن في حركة التطوع، وتعزيز الاحترام للجيل الأكبر سناً يمكن أن تشكل أساساً لاستعراض واستكمال خطة العمل الدولية للشيخوخة. وقال إن حكومة بلده اتخذت عدداً من التدابير الإضافية لزيادة حجم المرتبات التقاعدية وتنفيذ إصلاحٍ للمتقاعدين، وتحسين الرعاية الطبية لهم، وتطوير شبكة من مؤسسات الخدمة الاجتماعية لكبار السن، وإن العمل قد بدأ في وضع سياسة اجتماعية للدولة بشأن كبار السن للفترة حتى عام ٢٠٠٥.

٣٧ - واستطرد قائلاً أن من المهم أن الوثائق الصادرة عن الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة قد أخذت في الاعتبار مشاكل البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك مسألة تقديم مزيد من الدعم الدولي لتلك البلدان لدى معالجتها للمشاكل الاجتماعية وتقليل الآثار الضارة المحتملة عليها من جراء العولمة. وفي ذلك الصدد، وجَّه الانتباه إلى اقتراح حكومة بلده بأن تستضيف، بمساعدةٍ من الأمم المتحدة، مؤتمراً دولياً بشأن مشاكل التنمية الاجتماعية في البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية. وسيكون الغرض من هذا المؤتمر تقييم إنجاز الالتزامات الدولية التي قُدمت في مؤتمر القمة العالمي والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين فيما يتعلق بتلك البلدان واجتذاب موارد إضافية لتحقيق الأهداف الاجتماعية في تلك المنطقة الفرعية. وقال إن هذا المؤتمر يمكن أن يكون استمراراً منطقياً للمنتدى العالمي الدولي المخطط لعقده في عام ٢٠٠١ من أجل تعبئة الموارد للتنمية الاجتماعية ويمكن أن يوجِّه قراراته نحو تلبية الاحتياجات الماسة على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي. واختتم قائلاً إنه يؤكد دعم بلده لتعزيز المكون الاجتماعي للتعاون الدولي في إطار الدور القيادي للأمم المتحدة، وعزمه على المشاركة على نحوٍ فعال في ذلك المجهود.

٣٨ - **السيد ميلينيفسكي** (أوكرانيا): قال إن حكومة بلده تعمل بصورة دائبة من أجل ترجمة الاستراتيجيات والسياسات الدولية الخاصة بالتنمية الاجتماعية إلى برامج وطنية. وقال إن إقامة اقتصاد اجتماعي التوجه وتعزيز السياسة الاجتماعية عن طريق الاستفادة الفعَّالة من الموارد المتاحة هي من بين الأهداف المدرجة في المبادرة الرئاسية بشأن استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٤. وقال إن من بين المسائل ذات الأهمية إعادة التأهيل الاجتماعي للمعوقين. فكارثة تشرنوبل المأساوية أدت إلى زيادة غير معهودة في عدد المعوقين في أوكرانيا. وقد تم اتخاذ تدابير تشريعية خاصة لكفالة المساواة وعدم التمييز بالنسبة للمعوقين؛ وشكلَّت قواعد الأمم المتحدة الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين توجيهاً هاماً في ذلك الصدد.

٣٩ - وأضاف يقول إن أوكرانيا، مثلها في ذلك مثلُ العديد من البلدان الأخرى، تعاني من السرعة في شيخوخة السكان. وقد أدَّت تلك الحالة إلى تفاقم المشاكل العامة للتنمية الاقتصادية فيما يتصل بموارد العمل وهيكل الخدمات الطبية والاجتماعية والخدمات الأخرى، وزادت من صعوبات تلبية احتياجات كبار السن، وقوضَّت العلاقات فيما بين الأجيال. ولحل تلك المشاكل، اتخذت الحكومة خطوات عملية لتعزيز تنمية ورفاه كبار السن على مدى العمر بالشروع في برامج وطنية شاملة دعماً للسنة الدولية لكبار السن التي تجمع جهود الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية.

٤٠ - ومضى يقول إن أوكرانيا، من الناحية العملية، زادت من استحقاقات التقاعد وشرعت في إصلاحات في مجال تأمين المتقاعدين. وقد أصبح البرنامج الوطني للقضاء على الفقر بين كبار السن وسيلة هامة لتقريب مستوى دخل كبار السن إلى المتوسط الوطني من خلال زيادة الاستحقاقات. وفي إطار البرنامج الوطني للرعاية الصحية لكبار السن، عززت الحكومة المؤسسات القائمة وأنشأت مؤسسات جديدة تقدم رعاية طبية محسَّنة لكبار السن، كما تقدم الحد الأقصى من الاستحقاقات الاجتماعية. وقد وفرت الحصول على نحو حر وغير مقيد على الرعاية الطبية لكبار السن وواصلت سنَّ تشريعات تمنحهم امتيازات في مجال الرعاية الصحية. وقال إن بلده يرحب بمختلف المبادرات الرامية إلى دعم وضع استراتيجية تطلعية بشأن الشيخوخة، بما في ذلك عقد الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، ويتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء الأخرى بشأن تكييف خطة العمل الدولية للشيخوخة كي تتناسب مع الظروف المتغيرة.

٤١ - واسترسل قائلاً إنه ينبغي إعادة تنشيط نهج الشراكة إزاء التنمية الاجتماعية. وفي حين أن العمل الوطني ما زال ذا أهمية قُصوى، فإن التعاون بين الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة يمكن أن يؤدي إلى إسهام كبير في ذلك الصدد. وقال إن الوقت قد حان لتعزيز التعاون الدولي القائم على مبادئ عدم التمييز، والتنافس الحر، والشراكة، والمنفعة المتبادلة. وإن لدى الأمم المتحدة دوراً رئيسياً تؤديه في وضع آليات فعَّالة لهذا التعاون. واختتم قائلاً إنه يؤكد أن أنشطة الأمم المتحدة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي ستستفيد كثيراً بالتركيز على تلبية الاحتياجات المحددة للبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، وبذلك يُصبح من السهل اندماجها في الاقتصاد العالمي.

٤٢ - **السيد هاويل** (منظمة العمل الدولية): قال إن هناك ارتباطاً قوياً بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، وهذا ما تزيد العولمة في قوته. وفضلاً عن ذلك، فإن هناك دليلاً متعاظماً على أن لارتفاع التفاوت في الدخل أثراً سلبياً على النمو الاقتصادي. وإن التفريق التقليدي بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية أعاق الخيارات الجيدة في السياسات العامة. فمثلاً، يمكن أن تتقوض السياسات الاقتصادية بتكاليفها الاجتماعية المختلفة. كما ينبغي فهم المنافع الاقتصادية المباشرة للسياسات الاجتماعية على نحوٍ أفضل. لذلك يجب أن يتكامل النظر في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للسياسة العامة.

٤٣ - ومضى يقول إن مفهوم منظمة العمل الدولية للعمل الجيد يوفر مثل هذا النهج، لأنه يقيس جزءاً كبيراً من برنامج التنمية: الحقوق الأساسية المعمول بها، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بإيجاد العمالة، والأمن الاجتماعي-الاقتصادي المحسن، ومدى تحقيق مشاركة أكبر من خلال الحرية النقابية.

٤٤ - وأضاف قائلاً إن منظمة العمل الدولية تعتقد أنه حالما توجد الحرية النقابية والتحرر من العمل القسري، وعمل الأطفال والتمييز في مكان العمل، يستطيع العاملون تعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وإضافةً إلى تعزيز حقوق العمل الأساسية، تسعى إلى معالجة التفاوت، والفقر و"العجز عن التمكين" بتعزيز الوظائف، وتوفير الحماية الاجتماعية، والحق في التنظيم والتعبير عن الرأي. وتعتقد المنظمة أن عمالة الشباب يجب أن تقوم على أساس متين من التضامن بين الأجيال الذي يكفل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الأجيال، ومن المقرر أن تشارك في شبكة رفيعة المستوى في السياسة العامة بشأن عمالة الشباب، تهدف إلى توليد فرص للعمل من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

٤٥ - ومضى قائلاً إن توصية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٢ بشأن العمال المسنين تعالج ثلاثة مبادئ: منع التمييز في العمالة، وزيادة الحماية الاجتماعية، والإعداد للتقاعد والحصول عليه. وإن الوقائع الديموغرافية تستدعي إعادة تقييم جذرية لدور العامل المسن وأهميته. وعندما يتقاعد العمال بالفعل توجد حالات التفاوت بكثرة. ففي عدة أجزاء من أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء وفي أجزاء من أمريكا اللاتينية وآسيا، تقل تغطية التقاعد عن ١٠ في المائة من القوة العاملة. والتقدم في السن ما زال يعني انعدام الأمن للجزء الأعظم من سكان العالم، ويقع عبء انعدام الأمن في تقدم السن على المرأة على نحوٍ غير متناسب. وقال إن منظمة العمل الدولية ملتزمة بتعزيز دخل تقاعدي يكون شاملاً ويمكن التنبؤ به ومضموناً تتجلى فيه مختلف الاحتياجات والظروف في مختلف أنحاء العالم. وستؤدي المنظمة دوراً كاملاً في العملية التحضيرية للجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، التي ستعقد في عام ٢٠٠٢.

٤٦ - وأردف يقول إن منظمة العمل الدولية تضطلع ببرامج ترمي إلى مساعدة المعوقين على التغلب على العقبات القابعة في طريق مشاركتهم الكاملة في سوق العمل. وهي تفعل ذلك في إطار برنامج العمل العالمي واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٩ الخاصة بإعادة التأهيل الحرفي والعمالة. كذلك فإنها في سبيل تحقيق التكامل في جدول أعمالها التقليدي القائم على القيم لتعزيز حقوق العمال والحماية الاجتماعية لبرنامج يرمي إلى النمو والتنمية المستدامين. وهي تعتقد أن الحوار والتفاوض وبناء توافق الآراء فيما بين الحكومات وأرباب العمل والعمال، وحسب الاقتضاء، المجتمع المدني، هي أمور ذات أهمية بالغة بالنسبة للتنمية والاستقرار الاجتماعي. وإن الالتزام القوي بالمساواة بين الجنسين يربط بين جميع أهدافها. وقال إن المشكلة الاجتماعية الرئيسية هي الفقر والاستبعاد الاجتماعي، وإن الحل أمر بسيط: الوظائف. وإن العمل الجيد هو أفضل طريق للخروج من حالة الفقر كما إنه خطوة شريفة في اتجاه الانسجام الاجتماعي.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠

- - - - -